



فجوة هائلة في الحسابات الحقيقية

لبنان يُصعد مطارده لأشباح التلاعب بالنظام المالي

حاكم المركزي ضخم قيمة أصول المصرف

وقال مايك أزار المستشار المالي الكبير المقيم في لبنان لرويترز إن "البنوك المركزية ليست لديها قواعد صارمة مثل الشركات، سواء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها".

واستدرك قائلا "لكن هناك ممارسات جيدة يتعين عليهم اتباعها. إحداهما عدم إخفاء الخسائر وما يترتب عليها من رأسمال سلبي كأصول زائفة".

وتوقفت المحادثات مع صندوق النقد التي بدأت في مايو الماضي، في الوقت الذي شب فيه خلاف بين الحكومة والمركزي بشأن حجم وطريقة اقتسام الخسائر في النظام المالي والتي يقدرها آلان بيغانسي العضو السابق في فريق التفاوض اللبناني مع الصندوق بنحو 69 مليار دولار.



ستيف أتش، هانك

أخفيت الخسائر في قروض الحكومة بشفافية أقل من الأصول

وتفيد أحدث بيانات المركزي بأن أصوله بلغت 152 مليار دولار الشهر الماضي، ووفقا لبحث أجراه بنك الاعتماد اللبناني، تضمن ذلك "أصولاً أخرى" بقيمة 48.2 مليار دولار في منتصف يونيو، بزيادة 61 في المئة عنها قبل عام. وهي زيادة عزاهها بنك الاستثمار إلى رسوم سلك العملة وعمليات السوق المفتوحة وتقدير احتياطات الذهب.

وأظهرت بيانات 2018 أن قيمة حيازة المركزي من الذهب 10.61 تريليون ليرة، غير أن المدققين قالوا إنهما لم يتمكنوا من إجراء جرد فعلي بسبب "سياسة تحصر الوصول لاحتياطات الذهب على كبار مسؤولي البنك التقنيين".

وقال محاسب لرويترز، تحدث شريطة عدم الإفصاح عن هويته، إنه كان يجب أن يدق ذلك ناقوس الخطر نظرا لأن وضع أصول البنك المركزي ومصاديقته أصبحا قيد التدقيق.

وأوضح أن إصدار البنك المركزي البيانات المالية بشكل متاخر جدا لم يكن الممارسة الأمثل.

وذكرت ورقة صادرة عن صندوق النقد في سبتمبر 2018 أن أكثر من نصف البنوك المركزية تصدّر بياناتها في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة المالية.

وبسؤاله عن تقرير 2018، قال بيغانسي، ثاني عضو يستقيل من فريق التفاوض اللبناني مع صندوق النقد الشهر الماضي بعد عقدين من الزمن في منصب المدير العام لوزارة المالية، إن المدققين لم يجرؤا فحفا ما ديا لاحتياطات البنك المركزي قيد التدقيق.

وقال "على حد علمي في الأعوام الثلاثين الأخيرة لم يكن يُسمح لهم بإجراء جرد لاحتياطات الذهب... الشيء الواضح هو كيفية إخفاؤهم للخسائر. يحاول تضخيم أصوله باكبر قدر ممكن".

بدأت أخيرا تتضح الملامح الأولية لجبل الفساد في عمليات التلاعب بالكشوفات السنوية لمصرف لبنان المركزي للإيهام بمئاته أصوله، في خطوة يعتقد محللون أنها ستساعد على الغوص أكثر في دهاليز هذه المؤسسة المالية، التي يُفترض أنها جدار الصد الأول لأي اختلال في التوازنات المالية للنظام المصرفي.

لبنان وربط الليرة بالدولار الأميركي، وذلك عن طريق امتصاص الدولارات من البنوك المحلية بأسعار فائقة مرتفعة. وفي تقرير صدر في أكتوبر الماضي، وصف صندوق النقد الدولي مصرف لبنان المركزي بأنه "ركيزة الاستقرار المالي لكن الثمن هو تكثيف ارتباط البنوك بالدولة، مما يشكل مخاطر على استقرار القطاع المصرفي ويضغط على ميزانيته العمومية مع حماية ربحية البنوك".

ويدافع سلامة علنا عن هذه الاستراتيجية. وقال في كلمة نقلها التلفزيون في أبريل الماضي إن "نحن اضطررنا إلى أن نجري هذه الهندسات لنكسب وقتا للبنان لكي يصلح لبنان نفسه".

لكن سمعته كحجر زاوية للاستقرار اهتزت بفعل أزمة اقتصادية أدت إلى تعثر بيروت في سداد ديونها بالعملة الأجنبية وشهدت تهاوي العملة بنسبة 80 في المئة، وصار سلامة مصب غضب المحتجين في الشوارع.

وقال رئيس الوزراء حسان دياب الثلاثاء الماضي إن "مكتب الفارينز أند مارسال للخدمات الاستشارية سيجري تدقيقا جانبا إلى جانب تدقيق مالي من بي.إم.جي وأوليفر وايمان على المركزي في ظل خلاف بشأن حجم الخسائر المالية التي تواجهه".

ويظهر تقرير 2018 عددا من الطرق المستخدمة لتضخيم حجم الأصول وتقليص التزامات مصرف لبنان المركزي، والتي تقول الحكومة وصندوق النقد، الذي يسعى لبنان للحصول على دعمه، إنها 50 مليار دولار في النطاق الأحمر. وفضلا عن طريقة الحساب غير التقليدية لرسم سلك العملة، سجل المركزي أيضا أرباحا مفترضة على إقراض الحكومة.

6.82
مليار دولار أصول وهمية أدرجت في كشوفات المركزي لعام 2018 تحت بند سلك عملة

وتظهر البيانات أن تكلفة الفائدة المدفوعة للبنوك عند معدلات بين عشرة وعشرين في المئة كانت تُوَجَّل باستمرار في غضون ذلك، لتتراكم ديون هائلة مستقبلا. وتشير المعلومات أيضا إلى شراء البنك المركزي أنون خزنة من البنوك بعلاوة تحمل غير مطفاة، مما يستوجب معاملتها تحت بند الالتزامات في ميزانية البنك المركزي العمومية.

بيروت - كشفت الحسابات السنوية الموقفة لمصرف لبنان المركزي أن حاكمه ضخم من قيمة أصوله عند مستوى اقرب من سبعة مليارات دولار قبل عامين، مما يسלט الضوء على مدى إسهام سياسة الهندسة المالية المتبعة في دعم اقتصاد البلاد. ونالت البيانات المالية لعام 2018 تصديق إي.واي ودبليويت الشهر الماضي لكن مع تحفظات، ولم تخرج إلى العلن.

وتظهر الحسابات أن المركزي ضبط دفاتره مع المساعدة في تمويل عجز حكومي دائم الاتساع، بما في ذلك تسجيل أصول بقيمة 10.27 تريليون ليرة (6.82 مليار دولار) تحت بند "رسم سلك عملة تحت حساب الاستقرار المالي".

وبحسب دفاتر الحسابات، فإن الحاكم رياض سلامة "يحدد بشكل سنوي المبلغ الذي يتعين تخصيصه من رصيد التزامات رسم سلك العملة لتفقات الفائدة المركبة وتكاليف مالية أخرى".

وتقيد أغلب البنوك المركزية رسم سلك العملة، عادة بأرباح تجنّى من طبع النقود، باعتبارها بند دخل، لكن مصرف لبنان المركزي يسجل الأرباح المتوقعة سنويا في الربع الثالث من العام الحالي. ونسبت وكالة رويترز إلى ستيف أتش، هانك، أستاذ الاقتصاد التطبيقي بجامعة جونز هوبكنز، قوله إن "بند رسم سلك العملة خيال محض".

وأضاف هانك، وهو خبير في البنوك المركزية يتابع الأزمة المالية في لبنان منذ سنوات، أن "مصرف لبنان المركزي استخدم فئة الأصول الأخرى لإخفاء الخسائر في قروض الحكومة".

ولتوضيح سبب التصديق على الحسابات مع تحفظات، أعدت إي.واي ودبليويت قائمة تضمنت عددا من العوامل من بينها عدم القدرة على التحقق من جميع أرصدة الإيداع وعدم القدرة على إجراء جرد فعلي لاحتياطات البنك من الذهب.

وبالإضافة إلى ذلك، قالت دبليويت إي.واي إن المركزي انتهج إطار عمل للمحاسبة وإعداد التقارير المالية يتناهى مجلسه بدلا من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقالوا إن تدقيقها أجري بما يتماشى مع المعايير الدولية.

والنهج غير المعتاد الذي يتبناه مصرف لبنان المركزي مسموح به لأنه ليس هناك معيار عالمي محاسبي للبنوك المركزية.

واتبع سلامة منذ توليه المسؤولية قبل 27 عاما ما وصفه بـ"الهندسة المالية" لصيانة ملاءة المالية العامة

الاستمرار في ربط العملات الخليجية بالدولار يستنزف الاحتياطات النقدية

وتراجعت احتياطات السعودية في أبريل الماضي نحو 20 مليار دولار، إذ انخفض صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد السعودية (البنك المركزي) إلى 443.7 مليار دولار، مقارنة مع شهر مارس.

أما الإمارات، التي تأتي في المركز الثاني بين دول الخليج، فبلغت احتياطاتها الأجنبية 110 مليارات دولار تشمل النقد والأصول، مقارنة بحوالي 125 مليارات في سبتمبر الماضي.

وتعتبر بقية دول الخليج في وضعية قابلة للتصدير فطر تملك احتياطات نقدية بنحو 56.3 مليار دولار، والكويت لديها مخزون لا يتجاوز 39 مليار دولار.

أما احتياطات عُمان من النقد الأجنبي والذهب فتقدر بنحو 16.6 مليار دولار، وأخيرا البحرين التي سجلت احتياطا نقديا قدره 3.5 مليار دولار بنهاية فبراير الماضي، دون احتساب احتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي أو حقوق السحب الخاصة.

وخفضت دول الخليج الإنفاق هذا العام وأعدت ترتيب أولوياته، وزادت السعودية، أكبر اقتصادات المنطقة، ضريبة القيمة المضافة لتعزيز الإيرادات. وأكد خبراء فيتش أن بنية الاقتصادات الخليجية يلائمها ضبط مالياتها من خلال ترشيد الإنفاق لا خفض قيمة عملاتها.

وقالت الوكالة "لن يعود خفض قيمة العملة إلا بالقليل من المزايا التنافسية على دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لطبيعة اقتصاداتها غير متنوعة الموارد".

ومن المرجح أيضا أن تكون المخاوف الاجتماعية سببا في إحجام الحكومات عن خفض قيمة العملات، إذ ربما تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة.

وقالت فيتش "رد الفعل الاجتماعي العنيف المحتمل مبعث خطر لكل من خفض قيمة العملة والترشيد المالي، لكن السياسة المالية قد يلائمها على نحو أفضل ضبط تدريجي بدرجة أكبر".

يجمع المحللون على أن الإبقاء على ربط معظم العملات الخليجية بالدولار الأميركي، بات يشكل عبئا ثقيلا على الأوضاع المالية في بلدان المنطقة، في ظل اندحار أسعار النفط العالمية والتداعيات التي لحقت بها جراء قيود الإغلاق والضبابية التي لا تزال تخيم على نمو الاقتصاد العالمي.

الدول عندما تقوم بعملية تعويم العملة.

ويؤكد محللون أن احتياطات أي من البنوك المركزية في دول الخليج ضرورية لصيانة سعر الربط والحفاظ عليه عند المستوى المرغوب حتى لا يتزعزع الاقتصاد أو يتأثر بالصدمة الخارجية كما هو عليه الحال في الوقت الراهن.

ولطالما قال صناع السياسات في المنطقة المصدرة للبتترول إن ربط العملة بالدولار في صالح اقتصاداتهم شديدة الاعتماد على النفط والغاز، لكن نزول أسعار الخام هذا العام زاد الضغوط على عدد من العملات المربوطة.



وكالة فيتش

لدى السعودية والإمارات موارد كافية للإبقاء على أنظمة الربط

وقالت فيتش في تقريرها "لا نتوقع أي تغيير في أنظمة أسعار الصرف المربوطة بدول مجلس التعاون الخليجي على المدى المتوسط". لكنها أضافت أن الاستمرار في الربط "سيستتبع استنزافا كبيرا للأصول الأجنبية أو تراكم الديون".

وأكدت الوكالة أن لدى السعودية والإمارات وقطر موارد كافية للإبقاء على أنظمة الربط لديها، بينما ما زال الدعم الخارجي هاما بالنسبة للبحرين، التي تعهد حلفاؤها الخليجيون الأكثر ثراء بعشرة مليارات دولار لها في 2018 لتفادي أزمة انتمان.

وفي حالة سلطنة عُمان، التي تملك احتياطات أجنبية أكبر من البحرين، تتبدد المصداقات سريعا، وربما تقوض مدفوعات الديون الكبيرة المقبلة الثقة في الربط.

شركات القطاع الخاص في تونس مهددة بالإفلاس

الإجراءات الأكثر إجماعا ضمن مخطط تواصل الأنشطة.

ويكشف التوزيع القطاعي أن مؤسسات قطاع التكنولوجيا، ممن لها مخططات للاستمرار في تنفيذ مشاريعها، بعد أن أدرجت العمل عن بعد بنسبة 59.7 في المئة مقابل نسب ضعيفة جدا في قطاعات الصحة والصناعات الكيماوية والصيدلية.

ويسود اصحاب الشركات التي تشكل قوتها العاملة أكثر من خمسة أشخاص فأكثر حالة من التفاوض من أن أعمالها ستنمو في الربع الثالث من العام الحالي. ولكن البعض يرى أنه في حالة ضربت موجة ثانية من الوباء البلاد قد تعقد من مهمة الشركات في الخروج بأخف الأضرار مع نهاية العام الجاري.

ويقول خبراء إن هذه الأرقام تشكل تحذيرا من دخول الشركات التونسية في أزمة أعمق لا يمكن التكهن بعواقبها نتيجة تداعيات الوباء.

وأوضح القطاع الخاص تعدد إقرارا ضمنيا بفشل كافة الخطط الاحترازية للحكومة مع دخول الاقتصاد برتمته في خمول ربما سيطول نظرا لتأثره بما يحصل في العالم.

وليس القطاع الخاص وحده المتضرر فالشركات الحكومية تمر بوضعية حرجة للغاية اختزلها رئيس الحكومة المستقيل في تونس إلياس الفخفاخ خلال حوار حصري مع إذاعة إكسبريس أف.أم المحلية. وحذر الفخفاخ من انهيار وشيك للشركات العمومية بسبب الصعوبات المالية، وسط أزمة سياسية متصاعدة في البلاد.

وقال إن "أوضاع المالية العمومية وصلت إلى مستوى غير مسبوق، في وقت بلغت فيه كلفة آثار كورونا حتى الآن خمسة مليار دينار (1.8 مليار دولار) فيما يتعين على الدولة توفير سيولة بنحو 11 مليار دينار (3.9 مليار دولار)".

أوشكت على عدم القدرة على توفير بعض مصاريفها بما يتوفر لديها من أموال ذاتية.

في المقابل، بينت 13.3 في المئة من المؤسسات التي شملها المسح، أن لها مخططات لمواصلة النشاط، ما يعني أن لها القدرة على الصمود والاستدامة.

35
في المئة من الشركات توشك أن تغلق أبوابها نهائيا لعدم توفر السيولة

وتأتي الشركات الناشئة على رأس القطاعات الثلاثة الأولى التي لديها مخطط لتواصل أنشطتها بنسبة 23 في المئة يليها قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنحو 22.2 في المئة متبوعا بقطاع الخدمات المختلفة 20.1 في المئة. واعتبرت حوالي 26.6 في المئة من المؤسسات أن العمل عن بعد يعدّ من



الوباء يحول الأعمال إلى الغمام

ودفعت التداعيات الاقتصادية للوباء حكومات الخليج، التي تعتمد على مبيعات النفط بالأساس في تحقيق العملات الأجنبية، إلى قضم جزء من تلك الاحتياطات لدعم القطاع الخاص والمواطنين.

واستبعد خبراء وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية في تقرير حديث أن تخفض دول الخليج، التي يتفاقم العجز المالي لديها في ظل انخفاض أسعار النفط، قيمة عملاتها، رغم أن الاستثمار في ربطها بالدولار قد يؤدي إلى استنزاف الأصول الأجنبية وتراكم الديون.

ومن الناحية الفنية، يعني ربط العملة في مقابل عملة أخرى تثبيت قيمتها وعدم تركها للعرض والطلب في السوق كما يحصل مع بعض

تونس - تعطي أحدث المؤشرات حول نشاط شركات القطاع الخاص في تونس مدى الصعوبات التي تواجه أصحابها بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والمالية الخائفة والتي زادت من حدتها قيود الإغلاق بسبب المخاوف من انتشار الوباء.

وأشارت دراسة حديثة حول "التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية" نشرها معهد الإحصاء، والتي أنجزت بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، أن أكثر من ثلث شركات القطاع الخاص مهددة بالإفلاس.

وذكرت الدراسة أن "حوالي 35 في المئة من مؤسسات القطاع الخاص الناشطة حاليا تواجه خطر الإغلاق النهائي في خضم الظروف الحالية نتيجة الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد -19".

وأظهر المسح الذي أجراه معهد الإحصاء ويشمل حوالي 26.6 في المئة من 72.4 في المئة من المؤسسات أكدت أنها